"وقال ذوو المفقودين: هذا البرلمان لي"

- المثل الصيني: أصعب ما في الدنيا ٣ أشياء: تحاول النوم لا تستطيع
تحب شخصاً لا يحبك
تنتظر شخصاً لا يأتي
- الخطف بدأ مع الحرب، مسيرتنا بدأت ١٩٨٢.
- شكلت لجنتان رسميتان في ٢٠٠٠ و٢٠٠١، كبر الأمل لدى الأهالي وأحسوا أنهم بدأوا يحصدون ولم يذهب تعبهم سدى، لكن نتائج عمل اللجنتين جاء محبطاً وقوياً ومرّاً..ما في أحياء في مقابر!!
تعاطي ابنة أم محمود معي في زيارة التعزية وردة فعل أم عزيز.
- ما حكّ جلدك مثل ظفرك... بعد سنوات من الاستلشاق والتهميش الرسمي:
أنجزنا مشروع قانون: يرتكز إلى القانون اللبناني+ المعايير الدولية+ التجارب الأخرى+ قانون الصليب الأحمر الدولي للأشخاص المفقودين.
يقوم بـ: جمع وادارة المعلومات حول مواقع المقابر، تحديدها، استخراج الرفات، مطابقتها، تحديد هويتها، اعادتها إلى ذويها، اشراكهم في كافة مراحل هذه العملية.
يعاقب: من يخفي معلومات حالياً قد تساعد في الكشف عن الحقيقة.
انشاء معهد : هيئة مستقلة يتألف من:
  - مكتب: له هيئة ادارية مستقلة عائلات وخبراء وقضاة.
  - هيئة وطنية عامة: ممثلين عن جمعيات الأهل والمجتمع المدني والشباب.
- مشروع مرسوم وزير العدل: انشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمخفيين قسراً
- الملاحظات عليه:
ICRC : العمل دون تمييز بين عائلات المفقودين، اعطاء اجابات واضحة لجميع الأسر بشأن مصير وأماكن وجود أبنائهم، وجوب استخدام عبارة "الأشخاص المفقودون" كمصطلح أوسع وأشمل، عائلات ممثلة بالآلية... ٠٣/١٨٦٣٨٦
ICTJ : حددت المبادئ العامة المفترض اتباعها+ ملاحظات مباشرة على مشروع المرسوم.

لجنة الأهالي والمفكرة القانونية:
التمييز بين المفقودين (عدنان وأولاد أوديت، أحمد هرباوي وادوار الدهان..) عدم اشراك الأهالي، هيئة غير مستقلة، مهام لا تمكن من التعرف على مصير مفقود واحد...
مجلس شورى الدولة: تعدّي على صلاحيات المشرّع.
رد الوزير: أكيد مشروع القانون أفضل لكن تحقيقه يحتاج إلى مدة طويلة فالمرسوم أسرع.. "بدّي حرّك المستنقع، المياه الآسنة"..
من قال له أننا نرضى بهذا التشبيه، أن قضيتنا لا تحتاج إلى تحريك بل إلى حل حقيقي ؟
وعندما أخذ الوزير بملاحظات م.ش.د. بات هدف المشروع جمع معلومات ورفع توصيات يعني فاضي!!
عندما سألوا أم محمد بالخيمة عن رأيها بانشاء الهيئة الوطنية للمخفيين قسراً خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد مؤخراً للترحيب بها: الجواب
يعني: ما يعرض علينا كحل ليس حلاً..
+ ما هو منجز على مستوى جمع معلومات من قبل اللجنتين الرسميتين السابقتين، لا يوجد فرق سوى أنهما شكلتا بقرار م.و. والهيئة المقترحة بمرسوم. ما هي الغائية اذاً من انشاء هذه الهيئة سوى التلاعب بمشاعر الأهالي واطالة معاناتهم سنوات اضافية..
+ ما هو في طور الانجاز المشروع الذي تقوم به البعثة الدولية للصليب الأحمر ومشروع اتفاقها مع الدولة.
صار بدنا نحدد أمكنة المقابر يلي الدولة أقرت بوجودها منذ العام ٢٠٠٠، صار بدنا نلاحق من يملك معلومات ولا يعلنها،
صار بدنا مجلس نواب ما يسكّر بوابو بوجهنا، مجلس نواب ما يتخلى عن صلاحياته، مجلس نواب يدافع عن دوره ويمارس مسؤولياته.. مجلس نواب يقرأ ويسمع حاجات الناس وقضاياهم ويسعى إلى حلها..
نحن بدنا نرّيح الأهالي من وجعهم ما بدنا نريّح السياسيين.
- ما جرى في ٢٠١٢/٩/٤ في اجتماع اللجنة البرلمانية لحقوق الانسان فضيحة
- ما جرى قبل ذلك يوم ١٣ نيسان ٢٠١٢ عندما منعنا من الوصول إلى البرلمان لتسليم مشروعنا إلى ممثلي الشعب.. فضيحة أيضاً
البرلمان لمن حتى تسد كامل الطرق المؤدية اليه بالعسكر والدشم والعوائق والأسلاك الشائكة؟
١٧,٠٠٠ مفقود ومخفي قسرياً مش فراطة... ١٧,٠٠٠ بيستحقو قانون!!